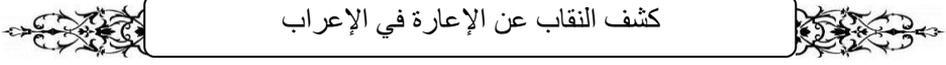


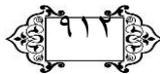
كَشْفُ النُّقَابِ
عَنْ
الإِعَارَةِ فِي الإِغْرَابِ

إعداد

د. عبد الواحد بن محمّد المرشوديّ الحربيّ
الأستاذ المساعد في قسم اللّغة العربيّة
بكلّيّة العلوم والآداب بالرّسّ في جامعة القصيم.



كشف النقاب عن الإعارة في الإعراب



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن الله - جل ثناؤه - يقول في محكم كتابه: (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ..)^(١) الآية، فجعل سبحانه من دلائل
وحدانيته وربوبيته اختلاف الألسنة واللغات، وهو - بلا شك - اختلاف يدعو
إلى التأمل والتفكير في هذه اللغات، في ألفاظها، وتراكيبها، وجرس نطقها، و
في تفاضل بعضها على بعض.

ومن هذه اللغات الدالة على وحدانية الله وألوهيته، اللغة العربية، فهي لغة
سامية فضلت كثيراً من لغات البشر بما توشّحت به من سمات وصفات
استحقت بها هذه الفضيلة وهذا السمو، ولعلّ من أبرز هذه السمات، سمة
الإعراب؛ حيث إنها لغة تُفصح عن المعاني القليلة بألفاظ كثيرة؛ بما يعتمدها
من تغير في الأواخر؛ تتعدد بسببه الدلالات وتشيع المعاني.

ولأجل هذه الميزة وغيرها، اصطفاها الله تعالى؛ لتكون لغة شرعه ووعاء
كلماته، فأنزل بها كتابه الكريم، وجعلها لغة خاتم الأنبياء والمرسلين.

ولأهمية هذا الأمر وخطورته في سبيل فهم القرآن الكريم وتدبره، أردت أن
أشارك في هذا المجال، وأتناول جزءاً من هذا الباب المهم في اللغة العربية
وهو باب الإعراب، بشيء من التوضيح والتفصيل، وهو ما عُرف لدى متأخري
النحاة بمصطلح (الإعارة في الإعراب).

(١) - سورة الرّوم: من الآية: (٢٢).

وأصل هذا العمل وبنائه هو إعراب قول الله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا). (الآية^(١)). حيث دار نقاش حول إعراب لفظ الجلالة في هذه الآية الكريمة؛ مما رغبني في استقصاء البحث حول إعرابها، فنتج عنه هذا العمل البسيط، الذي أرجو الله أن يباركه وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

وقد سرت في هذا البحث وفق خطة ارتسمتها على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه بيان أهمية الإعراب في إيضاح المعاني، ومعرفة اللغات التي اتسمت بصفة الإعراب، وفضل العربية على سائر اللغات في هذا الأمر. الفصل الأول: الإعراب: مفهومه، وأقسامه.

الفصل الثاني: الإعراب في الإعراب: حقيقتها، وأقسامها.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

الفهارس الفنية.

وفي الختام أشكر الله تعالى على إفضاله وإنعامه، ثم أثنى الشكر لكل من أسهم في هذا العمل بحثًا أو اطلاعًا أو توجيهًا، وعلى الله التوكل والاعتماد، ومنه يرجى التوفيق والسداد. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) - سورة الأنبياء: من الآية: (٢٢).

التمهيد

اللغة مهمة وضرورة في حياة البشر، بل هي من أهم ضرورياته وحاجاته ؛ لأنها وسيلة التعبير عما يختلج في النفس البشرية، فهي أساس في تواصله وتخطبه وتبادل أفكاره وآرائه مع غيره، وعليها تتطور حياته ويتقدم مجتمعه. واللغة في عمومها تقوم بوظيفة مهمة جداً، تتلخص في أمرين: أمر فرديّ: وهو قضاء حاجة الفرد في المجتمع ؛ حيث لا يمكن أن يكون الفرد خبازاً أو نساكاً أو مهندساً أو طبيباً في وقت واحد.

وأمر اجتماعي: وهو تهيئة الوضع المناسب لتكوين حياة اجتماعية ومجتمع مترابط أفراده، فاللغة أصل لكل ما يمكن تصوّره من عوامل تكوين المجتمع، كالدّين المشترك والتاريخ المشترك والثقافة المشتركة.

فلا يمكن تصوّر دين بلا لغة، أو تاريخ بلا لغة، أو فكر بدونها، أو إحساس لا يترجم عنه بها، إنّ الشركة في كلّ أولئك هي الحياة الاجتماعية، ولا تتمّ هذه الشركة بدون اللغة^(١).

واللغة العربية شاركت لغات البشر في هذه الأهمية والضرورة، ولكنها تفوّقت عليها في خصائص كثيرة منها: المدرج الصوتي ؛ والاشتقاق، والتعريب، والإيجاز. وأبرز هذه الخصائص وأسمائها وأهمّها: خصيصة الإعراب، فالعربية تعدّ من اللغات المتقلّبة بين الإعراب تارة وبين البناء تارة أخرى، والإعراب والبناء هما أصل العربية وقوامها؛ إذ بهما تتبين المعاني ويفهم مقصود الكلام.

(١)- ينظر: اللغة الإنسانية - لأحمد عبد الرّحيم السّايح، مجلة اللسان العربي، العدد

ومع أن اللغات السامية الأخرى اتصفت بالإعراب، إلا أنه مقصور على بعض المفردات ؛ بخلاف العربية التي لا تخلو منها لفظة إلا وقد توشحت بلباس الإعراب أو البناء ؛ ولذا فضلت عليها كما فضل الثريد على سائر الطعام. ومنالمسلمات لدى أهل الاختصاص أن الأصل في الإعراب أن يكون ظاهراً، وأن يكون علامة على الكلمة التي يلحقها دون غيرها، إلا أن هناك نوعاً من الإعراب لا يظهر على اللفظ الذي هو علامة له ؛ لمانع نحوي ؛ وإنما يظهر على غيره، وهو ما سمي بإعراب العارية، وهو تارة يكون تالياً لصاحب الإعراب الأصلي، وهذا هو الغالب، وتارة أخرى يكون سابقاً عليه، وهذا قليل.

وقد أشار إليه أحد حذاق النحو ملغزاً بقوله^(١):

صَاحِ سَلِّمْ عَلَى النُّحَاةِ وَسَلِّمْهُمُ ... حَبَدًا حَبَدًا هُمْ إِنْ أَجَابُوا

ما مضاف إليه أعرب بالرفع صريحاً وذا لعمرى عجاب

وقد بذلت جهدي ووقتي في البحث عن هذا النوع من الإعراب في كتب النحاة ، فلم أقف على من فصل فيه القول أو أفرده بموضوع مستقل يوضحه ويبين تفاصيله وشواهد.

(١)- الشاعر هو أبو عبد الله محمد بن أب، المعروف بابن أبي التواتي، من علماء النحو المتأخرين، جل مؤلفاته منظومات، من أشهرها نظم الأجرومية. (ت ١١٦٠هـ). ينظر: محمد بن أب المزمري - حياته وآثاره - لأحمد أبا الصافي الجعفري، ص (٦١).

والمقصود بإعازه: إعراب لفظ الجلالة على الإعارة، في قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا...) الآية. كما سيأتي تفصيله.

ولكنني وجدت أصل هذا الإعراب عند سيبويه عبارة عن إشارات وتلميحات غير مكتملة كما هو شأن كل أمرٍ في بدايته، ثم جاء بعده بمراحل العالم الفدري الدين الإسترابادي^(١) - وهو من علماء النحو المحققين والمدققين - فأضاف إلى هذا الإعراب مصطلح الإعارة، وهو أول من أسماه بذلك . حسب اطلاعي .، وتبعه في ذلك الدماميني^(٢)، فهو فتح جديد في مراحل تكوين هذا النوع الإعرابي، ولكنه جهد لم يكتمل . أيضاً - بذكر قيده وأقسامه وشواهد، وفي العصور المتأخرة وجدت قلّة من النحاة يعربون بعض الشواهد القرآنية والأساليب العربية بالتفصيل الذي يتّضح منه مقصود الإعارة في الإعراب، ولكنه جهد مقصور على الإعراب فقط.

فاجتهدت ما استطعت في جمع شتات هذا الموضوع ولملمت ما تبعثر منه في طيات الكتب، ثم تنسيق ذلك كله وتنظيمه بشكل يعين على الإفادة منه بما يجليّه وييسّر استيعابه وفهمه، ولما اكتمل جمع المادة العلمية، وضعتها في مؤلف مستقل، وأسميته بـ (كشف النقاب عن الإعارة في الإعراب) .

(١) - محمد بن الحسن، رضي الدين الأسترابادي نسبة إلى أستراباذ من أعمال طبرستان في شمالي فارس، لقب بنجم الأئمة، واحد من أفاضل المحققين في علم العربية وصاحب الشرحين المشهورين « شرح الكافية في النحو، والشافية في الصرف. لابن الحاجب ». (ت ٦٨٠هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٥٦٧/١، والأعلام: ٨٧/٦.

(٢) - محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي القرشي، بدر الدين الدماميني، عالم بالشريعة والعربية والأدب، تنقل في كثير من البلاد، وحط رحاله في الهند، من مصنفاته: «تحفة الغريب، ونزول الغيث، وتعليق الفرائد». (ت ٨٢٧هـ). ينظر: الضوء اللامع: ١٨٤/٧، وبغية الوعاة: ٦٦ / ١.

كشف النقاب عن الإعارة في الإعراب

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيب.

الفصل الأول:

الإعراب، مفهومه، وأقسامه:

المبحث الأول: الإعراب مفهومه وحقيقته:

الإعراب في أصل اللُّغة: مصدر مشتقُّ من الجذر اللُّغويّ (ع رب)، وهو أصلٌ لعدَّة معانٍ، أوصلها أهل اللُّغة إلى عشرة معانٍ، كما أشار إلى ذلك السيوطي^(١).

وأشهر هذه المعاني وأبرزها: التَّغيير، والبيان، والتَّحسين، والإفصاح^(٢).

يقال: أعرب الرَّجُل عن نفسه ؛ إذا بيَّن وأوضح، ومنه قول النَّبيِّ - صلى الله عليه وسلَّم - : (التَّيِّبُ تُعْرَبُ عن نَفْسِهَا...) ^(٣)، ويُقال: أعربت مَعِدَّة البعير، أي: تغيَّرت وتبدلت بفسادٍ، ويُقال: جاريةٌ عروبةٌ، أو أعربت الجاريةُ ؛ إذا حَسُنَتْ، إلى غيرها من المعاني المبيَّنة في كتب المعاجم واللُّغة^(٤).

(١) - ينظر: همع الهوامع ٤٠/١. و السيوطي، هو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، عالم موسوعي في الحديث والتفسير واللغة والتاريخ والأدب والفقه وغيرها من العلوم، من أشهر كتبه: «الجامع الكبير، والأشباه والنظائر، و بغية الوعاة». (ت ٩١١ هـ). ينظر: الضوء اللامع: ٦٥/٤، وشذرات الذهب: ٧٤/١٠.

(٢) - ينظر: المحصول - لابن إياز: ٥٠/٢، والتذليل والتكميل - لأبي حيان: ١١٦/١.

(٣) - حديث صحيح. ينظر: مسند الإمام أحمد. ص (١٢٨٢)، وسنن ابن ماجه. ص (٢٠٤).

(٤) - ينظر على سبيل المثال: لسان العرب: (٥٨٨/١)، والقاموس المحيط. ص (١١٣)، وتاج العروس: ٣٣٩/٣.

فمدار هذه المعاني حول التَّغْيِيرِ وعدم الثَّبَاتِ على حال واحدةٍ.

ومنه إعراب الكلام، أي: تغييره وعدم بقائه على حال واحدةٍ، ولذا قال ابن فارس: (وإعراب الكلام أيضًا من هذا القياس؛ لأنَّ الإعراب يفرِّق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنَّفْي والتَّعْجُب والاستفهام وسائر أبواب هذا النُّحو من العلم)^(١). وقال الرَّجَّاجِي: (الإعراب: أصله البيان، يُقَالُ: أعرب الرَّجُل عن حاجته إذا أبان عنها)^(٢).

فالنَّحْوِيُّونَ عندما رأوا في أواخر الألفاظ العربيَّة تغْيِيرًا وعدم ثبات على حالٍ، مع ما يوافقُه من تغْيِيرٍ في المعاني ووضوحها، أسموا ذلك إعرابًا، أي: تغْيِيرًا وبياناتًا وإيضاحًا.

أمَّا الإعراب في اصطلاح النَّحْوِيِّينَ: فهم مختلفون في حدِّه وقيدِه.

وأصل هذا الاختلاف متفرِّع على خلافهم في ماهيَّة الإعراب، هل هو لفظيٌّ؟ ويقصدون به العلامات التي تكون على آخر الكلمات.

(١) - ينظر: معجم مقاييس اللُّغة: ٢٩٩/٤. وابن فارس هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، إمام في اللُّغة، من العلماء الأفاضل الذين ألفوا في عدة فنون في اللُّغة والأدب والبلاغة والأصول والتفسير، منها: «معجم مقاييس اللُّغة، واختلاف النحويين، و الصاحبى». (ت ٣٩٥ هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٣٥٢/١.

(٢) - ينظر: الإيضاح في علل النُّحو. ص (٩١). والرَّجَّاجِي هو: عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، شيخ العربية في عصره، تلمذ على إبراهيم السَّرِّي الزجاج، فنسب إليه، له مؤلفات جليَّة، منها: «الجمل الكبرى، و الإيضاح في علل النحو، و الزاهر». (ت ٣٣٧ هـ). ينظر: إنباه الرواة: ١٦٠/٢.

أم هو معنوي؟ ويقصدون به الاختلاف والانتقال في المعاني من الفاعلية إلى المفعولية إلى الإضافة، والعلامات هي التي دلت على تلك الانتقالات في المعاني.

مذهبان مشهوران لأنمة النحو واللغة. الأول: جمهور النحاة: ويرون أن الإعراب لفظي؛ وذلك لأن الأسماء محل الإعراب؛ ولذا قيل: الإعراب أصل في الأسماء؛ وذلك بسبب تعاور المعاني المختلفة وتواردها على صيغة واحدة لا يمكن التفريق بينها إلا بواسطة الأثر اللفظي، الذي اصطلح عليه بالإعراب.

وهو أولى من أن يدل على تلك المعاني المختلفة بمعانٍ أخرى، ثم يؤتى بآثار لفظية تدل على تلك المعاني، كما يرى الآخرون. ولذا قيده بأنه: أثر لفظي ظاهر أو مقدر في آخر الكلمة أو فيما هو كالأخر يجلبه العامل، أو ما نُزّل منزلته^(١).

الثاني: الصيمري^(٢) والأعلم^(١) وأكثر المغاربة^(٢)، ويرون أن الإعراب معنوي، يراد به تغير أواخر الكلمات واختلافها؛ بسبب العوامل الداخلة عليها، والعلامات على أواخرها دلالات عليه.

(١) - ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين - للعكبري. ص (١٦٧)، والمغني - لابن فلاح: ١/١٦٩، والأشباه والنظائر - للسيوطي: ١/١٧٢.

(٢) - ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/٧٦، والصيمري هو: عبد الله بن علي بن إسحاق، أبو محمد الصيمري النحوي، إمام في النحو، مولع بالعلل التحوية، من تلاميذ الرماني، بصري المذهب، له كتاب: «التبصرة والتذكرة». (ت. آخر القرن الرابع الهجري). ينظر: إنباه الرواة. للقطبي: ٢/١٢٣.

وقد رجّح محققو النُّحاة الرّأي الأوّل، ومن هؤلاء المحقّقين:
الزّمخشري^(٣)،

وابن مالك^(٤)، وابن الحاجب^(١)، وغيرهم.

(١) - ينظر: النكت على الكتاب: ١/١٦٨، والأعلم هو: يوسف بن سليمان بن عيسى الشننتمريّ الأندلسي، أبو الحجاج، المعروف بالأعلم، عالم بالأدب واللغة، كان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم، من كتبه: «نكت على الكتاب، وشرح الشعراء الستة، وتحصيل عين الذهب». (ت ٤٧٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ١٨٧/٧.

(٢) - ينظر: السهيلي في نتائج الفكر. ص (٦٦)، والجزولي في مقدمته. ص (٧)، واللورقي في المباحث الكاملة: ١/٢٨، وابن عصفور في المقرب: ١/٤٧، والأبدي في شرح الجمل: ١/٥٢، وابن أبي الربيع في البسيط: ١/١٧١.

(٣) - ينظر: المفصل. ص (١٦)، والزمخشري هو: محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي، جار الله، أبو القاسم الزمخشري، من أئمة العلم في الدين، والتفسير، واللغة، والأدب، تنقل في البلاد، وجاور بمكة، من مؤلفاته الجليّة: «الكشاف، والمفصل، وأساس البلاغ». (ت ٥٣٨هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٣/٢٦٥، وفيات الأعيان: ٨١/٢.

(٤) - ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٣، وابن مالك هو: محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الجبّاني، أبو عبد الله، جمال الدين، أحد الأئمة المعدودين في العربية، والقراءات، واللغة، والفقهاء، له مؤلفات جليّة، منها: «تسهيل الفوائد، والكافية الشافية». (ت ٦٧٢هـ). ينظر: الوافي بالوفيات: ٣/٢٨٥، وبغية الوعاة: ١/١٣٠.

وأيًا كان رأي النحاة في حدّ الإعراب، فإنّ ثمرته واحدة، وهي التّفريق بين المعاني وإيضاحها، والتّوسّع في الدّلالة والتّعبير.

فالإعراب دليلٌ على المعاني تقدّمت هذه الألفاظ أم تأخّرت.

والمنتبّع لكتب النحاة قديمها وحديثها، يرى أنّ هذا المصطلح مستعملٌ في ثلاثة معانٍ مختلفة هي: ما يُرادف النّحو، وما يُراد به تحليل الكلام، وما يُقابل البناء.

والذي عليه مدار البحث هو الاستعمال الثّالث، وهو ما يقابل البناء، ولذا اقتصر عليه في التّفصيل والإيضاح دون قسيميه.

(١) - ينظر: الكافية. ص(١١)، وابن الحاجب هو: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي الشهير بابن الحاجب، الفقيه المالكي والأصولي النحوي والمقرئ، له مؤلفات جليّة سارت بها الركبان، منها: «الكافية، والشافية، والأمالي». (ت٦٤٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣، والبيغة: ١٣٤/٢.

المبحث الثاني: أقسام الإعراب:

للإعراب أقسامٌ متعدّدة بحسب الاعتبارات المختلفة؛ فهناك تقسيمٌ من حيث الأصالة والفرعية، وهناك تقسيمٌ من حيث ظهور العلامات وعدمها، وهناك تقسيمٌ من حيث الإعراب بالحركات والحروف، إلى غير ذلك من التقسيمات المذكورة، والمفصلة في كتب النحاة، والذي يتصل بهذا الموضوع، هو تقسيم الإعراب من حيث ظهور العلامة وعدمه .

وقد قسم النحاة الإعراب . بالنظر إلى هذا الاعتبار- إلى أقسامٍ ثلاثة، هي: الأول: الإعراب اللفظي، ويُرَاد به: الأثر الظاهر في أواخر الكلمات الذي يحدثه العامل في الألفاظ، ومحلُّه الكلمات المعربة غير معتلة الآخر؛ نحو: محمدٌ رسولُ الله . صلى الله عليه وسلم . الثاني: الإعراب التقديريّ: ويُرَاد به: الأثر غير الظاهر الذي يحدثه العامل على أواخر الألفاظ. وعدم الظهور لسبب ما، وهذه الأسباب متعدّدة، منها: الثقل، والتعذر، واشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وغيرها، ومحلُّه: الكلمات المعربة المعتلة الآخر، نحو: يهوى الفتى، والمضاف إلى ياء المتكلم، نحو: ربّي الله،، والمحكي غير الجملة ؛ نحو: كتبت يعلم، والمسمّى به من الكلمات المثبتة أو الجمل، نحو: جاء تأبط شراً.

الثالث: الإعراب المحلّي: وهو تغيّر اعتباريٍّ بسبب العوامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدّراً، ومحلُّه: الكلمات المبنية، نحو: جاء هؤلاء التلاميذ، والمصادر المؤولة، نحو: قوله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ...)(الآية^(١))، والجمل المعربة ؛ نحو قوله تعالى: (أَوْ لَمْ يَخْفَوْهُمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ...)(الآية^(٢))، أي:

(١)- البقرة: من الآية: (١٨٤).

(٢)- العنكبوت: من الآية: (٥١).

أنه أُعْرِبَ باعتبار أنه حالٌّ محلّ المرفوع أو المنصوب أو المجرور أو المجزوم ؛ بحيث إنه لو حلّ محلّ معرب لظهرت عليه هذه العلامات.

وبعد النّظر في أقسام الإعراب بتلك الاعتبارات المختلفة في كتب النّحاة، لم أقف على من أشار إلى الإعراب على الإعارة إلا ما ذكره الرّضويّ، كما سيأتي. ولما تأملت هذا النوع، وجدته يدخل تحت تقسيمات الإعراب من حيث الظهور وعدمه؛ حيث إنه إعراب تقديريّ، أي أنّ الكلمة المعربة على الإعارة لا تظهر عليها علاماتها الإعرابيّة، وإنّما تقدّر بسبب مانع يمنع من ظهورها، ثمّ نقلت إلى غيرها، فعلامتها الإعرابيّة مُقدّرة.

الفصل الثاني:

الإعارة في الإعراب، حقيقتها وأقسامها:

المبحث الأول: حقيقة الإعارة في الإعراب ومفهومها:

الإعارة في اللغة: مصدر أعار يُعير، وهو فعلٌ واوِيٌّ العين ؛ لقول العرب: يَتَعَاوَرُونَ العَوَارِيَّ، وَيَتَعَوَّرُونَها. فالعاريَّة والإِعَارَةُ والتَّعَاوُرُ والعَارَةُ بمعنى واحدٍ هو: المداولة والتداول في الشيء بين اثنين، يكون هذا مكان هذا، وهذا مكان هذا.

فالمراد من المعنى اللغوي: هو أنَّ الإعارة والعاريَّة تكون بين اثنين، كلُّ منهما يغير الآخر شيئاً ويأخذ شيئاً آخر^(١). والمتأمل في هذا المعنى يجد المناسبة جليَّة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي كما سيأتي، فعلى سبيل المثال: الإعارة في (إلا) بمعنى (غير) : هي أن تعير (إلا) (غيراً) إعرابها، وتستعير معناها، وهو الدلالة على الوصفية.

ومن المعلوم لدى علماء العربية، أنَّ الأصل في الإعراب أن يكون ظاهراً على آخر الكلمة المعربة ؛ حتَّى يُميِّز بين المعاني، ويفرِّق بينها، ولكن هناك نوع من الألفاظ المعربة لا تظهر عليها العلامات الإعرابية ؛ لسبب يمنعها من ذلك. وتلك الأسباب المانعة من ظهور العلامة وضَّحها النحاة وبينوها في مؤلِّفاتهم، وليس هذا مكان حصرها أو ذكرها، ولكن هناك نوع من هذه الأسباب . وردت له شواهد في كتب النحاة، وهو نقل العلامة الإعرابية

(١)- ينظر: لسان العرب : ٤/٦١٩، والمصباح المنير: ص(١٦٦)، والقاموس المحيط: ص(٤٤٦).

المُسْتَحَقَّةَ لِكَلِمَةٍ مَا إِلَى غَيْرِهَا . لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِ النَّحَاةُ بِالتَّفْصِيلِ وَالتَّوْضِيحِ، فَأَدْرَتْ أَنْ أَكْمِلَ هَذَا الأَمْرَ وَأُتَمِّمَهُ فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ.

وَمِنْ خِلَالِ تَتَبُّعِي لِآرَاءِ النَّحَاةِ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِمْ عَنِ الشَّوَاهِدِ الَّتِي هِيَ مَظِنَّةُ هَذَا النَّوعِ مِنَ الإِعْرَابِ، لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ نَصَّ مِنْهُمْ عَلَى هَذَا الإِعْرَابِ، سِوَى مَا وَجَدْتَهُ عِنْدَ الرَّضِيِّ، فَقَدْ صرَّحَ . فِي شَرْحِهِ لِلْكَافِيَةِ . بِذَلِكَ الإِعْرَابِ تَصْرِيحًا وَاضِحًا كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ . وَأَوَّلُ مَنْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الإِعْرَابِ هُوَ شَيْخُ النَّحَاةِ سَيَّبُويهِ . رَحِمَهُ اللهُ . ؛ حَيْثُ عَقَدَ بَابًا لَهُ ، فَقَالَ : (هَذَا بَابٌ مَا يَكُونُ فِيهِ "إِلَّا" وَمَا بَعْدَهُ وَصَفًا بِمَنْزِلَةِ "مِثْلٍ" وَ"غَيْرٍ" وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَوْ كَانَ مَعْنَى رَجُلٍ

إِلَّا زَيْدٌ لَغُلْبِنَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ وَصَفٌ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لَوْ كَانَ مَعْنَى الإِلَّا زَيْدٌ لَهَلَكْنَا ؛ وَأَنْتَ تَرِيدُ الإِسْتِثْنَاءَ لَكُنْتَ قَدْ أَحَلْتَ)^(١) .

وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ . أَيْضًا . فِي مَوْضِعِ حَدِيثِهِ عَنِ "غَيْرٍ" ، فَقَالَ : (اعْلَمْ أَنَّ "غَيْرًا" أَبَدًا سِوَى المِضَافِ إِلَيْهِ ، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى "إِلَّا" ؛ فَيَجْرِي مَجْرَى الأِسْمِ ، وَهُوَ الأِسْمُ الَّذِي يَكُونُ دَاخِلًا فِيمَا يَخْرُجُ مِنْهُ غَيْرُهُ ، وَخَارِجًا مِمَّا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ .

فَأَمَّا دَخُولُهُ فِيمَا يَخْرُجُ مِنْهُ غَيْرُهُ ، فَأَتَانِي القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فَغَيْرُ هُمُ الَّذِينَ جَاؤُوا ، وَلَكِنْ فِيهِ مَعْنَى "إِلَّا" فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الأِسْمِ الَّذِي بَعْدَ "إِلَّا"

(١) - الكتاب: ٣٣١/٢، وسيبويه هو: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، إمام النحاة، وأول من بسط النحو، وأصل قواعده، شيخ المدرسة البصرية، وإمامها، من تلاميذ الخليل بن أحمد، ألف مصنفًا في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، وهو الكتاب. (ت ١٨٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٤٦٣/٣.

وكلّ موضع جاز فيه الاستثناء بـ"إلا" جاز بـ"غير"، وجرى مجرى الاسم الذي بعد "إلا"؛ لأنّه اسم بمنزلته، وفيه معنى "إلا" (١).

فهو متردّد بين أمرين: بين حركة الرّفْع المنقولة إليه إعارَةً وبين حركته الأصليّة، وهي كسرة الإضافة، فقدّمت حركة الإعارة على حركته؛ لأنّ المعنى يدلّ على أنّه مضافٌ إليه، ولا يُوجَد دليل على حركة إعراب ما قبله، وهي "إلا"؛ فظهرت عليه؛ دلالةً على أنّها خرجت عن معناها الأصليّ. وهو الاستثناء. إلى معنى ثانويّ وهو الوصفية، وقد دلّ الإعراب على هذا المعنى الثانويّ. وممّن أشار إلى هذا الإعراب، ولم يصرّح به، أبو الحسن الأخفش (٢) في أثناء حديثه عن النّاصب للمفعول معه بعد الواو؛ حيث نقلَ عنه عددٌ من العلماء قوله: إنّ النّصب فيه على الظّرف؛ لأنّ الواو قائمةٌ مقام "مع"، وكانت "مع" منتصبةً على الظّرف، فلمّا وُضعت الواو موضعها، فلم يكن إثبات الإعراب فيها، كان ذلك فيما بعدها فانتصب على الظّرفية، ونظيرها جعلهم "إلا" مكان "غير" كما في قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمْ آءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَّى). الآية (٣)؛ لأنّه كانت "غير" مرفوعة، فلمّا وُضعت "إلا" مكانها، وهي غير

(١) - الكتاب: ٣٤٣/٢.

(٢) - ينظر التّقل عنه في: سرّ صناعة الإعراب. لابن جنّي. ص (١٢٥)، وشرح المفصل. لابن يعيش: ٤٩/٢، وشرح الكافية. للرّضي: ٥١٨/٢، والفصول المفيدة. للعائلي. ص (١٩٤)، والأخفش هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن البصري، الأخفش الأوسط، نحوي، إمام في اللغة والأدب، أخذ عن سيّبويه، مشهور بمخالفته للبصريين، له مصنفات، منها: «معاني القرآن، والاشتقاق». (ت ٢١٥هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٥٩٠/١.

(٣) - الأنبياء: من الآية: (٢٢).

صالحة للرفع، ارتفع ما بعدها على ما كانت "غير" مرتفعة به، وهو النعت، ومثله قول الشاعر^(١):

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لِعَمْرٍ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقِدَانِ

والتقدير: (غير الفرقدين).

وذكر هذا الإعراب ابن السراج، فقال: (وحكم "غير" إذا أوقعها موقع "إلا" أن تُعْرَبَها بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد "إلا"، تقول: أتاني القوم غير زيد؛ لأنك كنت تقول: أتاني القوم إلا زيداً، وتقول: ما جاءني أحد غير زيد؛ لأنك كنت تقول: ما جاءني أحد إلا زيداً، وما رأيتُ أحداً غير زيد، كما تقول: ما رأيتُ أحداً إلا زيداً، وما مررتُ بأحد غير زيد، كما تقول: ما مررتُ بأحد إلا زيداً، فتعرب "غيراً" بإعراب زيد في هذه المسائل، وكلُّ موضعٍ جاز فيه

(١) - البيت من بحر الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب الزبيدي. ينظر:

ديوانه. ص (١٧٨)، والكتاب: ٣٣٤/٢، وخزانة الأدب: ٤٢١/٣ - ٤٢٦.

الاستثناء بـ "إلّا"، جاز بـ "غير" (١). ووافقها أبو عليّ الفارسيّ في إيضاحه (٢)، والصّميريّ في تذكرته (٣)، والهرويّ في أزهيته (٤).

وقال أبو سعيد السّيرافيّ: (فلما كان في "غير" من مخالفتها للاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل "إلّا" لما بعدها، جُعِلت هي وما أُضيفت إليه بمنزلة "إلّا" وما بعدها، ومن أجل أنّ "إلّا" حرفٌ لا يعمل شيئاً، ولا يقع عليه عامل، وكان ما قبلها مقتضياً لما بعدها تخطّى عمل ما قبلها إلى الاسم الذي بعدها فعمل فيه ؛ كقولك: ما قام إلّا زيدٌ، وما مررتُ إلّا بزَيْدٍ، و"غير" اسمٌ، تعمل فيه العوامل، وما بعدها لا يعمل فيه شيء سواها ؛ لأنّ إضافتها إليه ملازمة ؛

(١) - ينظر: الأصول: ٢٨٤/١، وابن السّراج هو: أبو بكر، محمد بن السّريّ البغداديّ النحوي، ابن السّراج، صاحب المُبرّد، انتهى إليه علم اللسان، أخذ عنه: أبو القاسم الزجاجي، وله مصنّفات منها: «أصول العربية، و شرح سيبويه». (ت ٣١٦هـ).
ينظر: وفيات الأعيان: ٣٣٩/٤.

(٢) - ينظر: الإيضاح العضديّ. ص (٢٠٩)، والفارسي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبو علي، أحد أئمة اللغة، والعربية، من تلاميذ الرّجاج، ومن أشهر تلاميذه ابن جنّي، له مصنّفات كثيرة منها: « تعليق على كتاب سيبويه، والتذكّرة، والحجة ». (ت ٣٧٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٨٠/٢، وبغية الوعاة: ٤٩٦/١.

(٣) - ينظر: التّبصرة والتّدكرة. ص (٣٨٢).

(٤) - ينظر: الأزهيّة في علم الحروف. للهرويّ. ص (١٧٣)، والهروي هو: أبو الحسن علي بن محمد الهروي، كان عالماً بالّ نحو إماماً في الأدب جيد القياس، من مصنّفات: «الأزهيّة في الحروف، والدّخائر في النحو». (ت ٤١٥هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢٠٥ / ٢.

فيصير الإعراب الذي في الاسم بعد "إلاً" يحصل في نفس "غير" (١). وقال .
أيضاً . في باب المفعول معه: (والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه
إليه فأقاموا الواو مقام "مع"؛ لأنها أخف في اللفظ، والواو حرف لا يقع عليه
الفعل، ولا يعمل في موضعه ؛ فجعلوا الإعراب الذي كان في "مع" من النصب،
في الاسم الذي بعد "الواو" لما لم تكن الواو معربة، ولا في موضع معرب، كما
قالوا: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وقام القومُ إلا زيداً، فإذا جئت بـ"غير" أعربت إعراب
الاسم الذي يقع بعد "إلاً"، فقلت: ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ، وجاءني القومُ غيرَ زيدٍ،
فإذا جعلوا "إلاً" مكان "غير" تجاوز الإعراب الذي كان في "غير" إلى ما
بعد "إلاً"؛ لأنها حرف غير عاملٍ....) (٢).

وممن أشار إلى ذلك الفارقي ؛ حيث قال: (فإذا كانت "غير" استثناءً كان
إعرابها في نفسها إعراب الاسم الواقع بعد "إلاً"، وكان الاسم بعدها مجروراً أبداً
بإضافتها إليه ؛ لأنها اسم، و"إلاً" حرف) (٣) .

(١) - ينظر: شرح الكتاب. للسيرافي: ٨٩/٣، والسيرافي هو الحسن بن عبد الله بن
المرزبان السيرافي، عالم بالأدب والنحو، بصري المذهب، له مصنفات جليلة، منها
: « شرح الكتاب، وأخبار النحويين البصريين ». (ت ٣٦٨ هـ). ينظر: إنباه الرواة:
٣٤٨/١، وبغية الوعاة: ٥٠٧/١.

(٢) - ينظر: المرجع السابق: ١٩٥/٢.

(٣) - ينظر: الإفصاح. ص (٣٧٤)، والفارقي هو: هو أبو نصر الحسن بن أسد
الفارقي، نحوي لغوي شاعر حسن النظم، له تصانيف، منها: « شرح اللمع،
والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ». (ت ٤٨٧ هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١/

ومن النَّحاة الذين أشارت مصنفاتهم إلى الإعارة في الإعراب، ابن الحاجب ؛ حيث قال: (قال الشَّيخ: لَمَّا وَقَعَتْ "غير" موقع "إلّا"، وَ"إلّا" حرف غير معرب، و"غير" اسم، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا إِعْرَابٌ، فَجُعِلَ إِعْرَابُهَا إِعْرَابَ الَّذِي يَكُونُ عَلَى الْاسْمِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ "إلّا"، وَجُعِلَ مَا بَعْدَهَا مَخْفُوضًا بِالإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ يَقْبَلُ الإِضَافَةَ، فَوُفِّيَ بِمَقْتَضَى الْاسْمَيْنِ؛ فَإِذَا وَقَعَتْ "إلّا" موقع "غير" في الوصفيّة، جُعِلَ إِعْرَابُ مَا بَعْدَ "إلّا" إِعْرَابَ "غير" نفسه.

ومثل ذلك "لا" إذا وقعت موقع "غير" جُعِلَ إِعْرَابُ مَا بَعْدَهَا إِعْرَابَ "غير"؛ لِتَعُدُّرِ الإِضَافَةِ^(١). وإلى مثل ذلك أشار الأَبْذِي^(٢).

فكلّ من اطَّلَعَ على هذه النصوص السَّابِقَةَ لهؤلاء الأئمّة الأعلام في اللّغة والنَّحو عَلِمَ من خلالها أَنَّ هناك إشاراتٍ - تَقْرُبُ أحياناً وَتَبْعُدُ أحياناً - إلى الإعارة في الإعراب، ولكن لم يصرِّح أحدٌ منهم بهذا المصطلح، ولم تكن هناك جرأة منهم على ذلك؛ لِسَبَبٍ ما. وأوَّل من وقفت على إشارته إلى هذا المصطلح بنصوصٍ واضحةٍ لا لبس فيها، هو الإمام الجليل رضي الدِّين الإستِراباذي في شرحه لكافية ابن الحاجب وهو من العلماء المعدودين المعروفين بقوّة التعليل، ووضوح الدليل، وحسن الاستنباط، والترجيح حيث أشار إلى الإعارة في الإعراب في ثلاثة مواضع، هي:

(١) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٦٩/١.

(٢) - ينظر: شرح الجمل السفر الثاني (ب): ص(٣٥)، والأبْذِي هو: أبو الحسن علي بن محمّد الأبْذِي، كان نحوياً بارعاً عارفاً بالخلاف النَّحويّ، أحفظ أهل زمانه بالعربيّة، له مؤلفات جليّة، منها: « شرح الجزوليّة، وشرح كتاب سيبويه ». (ت ٦٨٠هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١٩٩/٢.

الموضع الأول: في باب (المفعول معه)، عندما تحدّث عن خلاف النُحاة في النَّاصب له؛ فقال:

(وقال عبد القاهر^(١))، هو منصوب بنفس الواو، والأوّلَى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نَصَبْت بمعنى "مَعَ" مطلقاً؛ لَنَصَبْت في: "كُلَّ رجلٍ وضيعته". وقال الأَخْفَش^(٢): "نَصَبُهُ نَصْبُ الظُّروفِ ؛ وذلك أَنَّ الواو لَمَّا أُقِيمَتْ مَقَامَ المنصوبِ بالظَّرْفِيَّةِ، . والواو في الأصل حرف، فلا تحتمل النَّصْبَ أُعْطِيَ النَّصْبُ ما بعدها عاريَّةً، كما أُعْطِيَ ما بعد "إِلَّا" إذا كانت بمعنى "غير" إعرابَ نفس "غير"^(٣). الموضع الثاني: في شرحه كلام ابن الحاجب عند حديثه عن استعمال "غير" والتبّادل بينها وبين "إِلَّا"، قال: (فإذا دخل "إِلَّا" على "غير"، و"إِلَّا" في الأصل حرفٌ لا يتحمّل الإعراب، رُوِيَ أصلها، فجُعِلَ إعرابُها الَّذي كانت تستحقّه . لولا المانع المذكور . على ما بعدها عاريَّةً. وإذا دخل "غير" على "إِلَّا"، وأصل "غير" . من حيث كونه اسمًا . جواز تحمّل الإعراب، وما بعده . الَّذي صار مستثنى بتطفّل "غير" على "إِلَّا". مشغولٌ بالجرّ؛ لكونه مضافاً إليه في الأصل، جُعِلَ إعرابه الَّذي كان يستحقّه . لولا المانع المذكور، أي اشتغاله بالجرّ . على نفس "غير" عاريَّةً ؛ فعلى هذا التقدير، لا حاجة إلى أن يُعْتَدَرَ

(١) - هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، عالم بارع في فنون شتّى، واسع المعرفة والاطّلاع في علوم اللغة كلّها، مصنّفاته تشهد له بذلك، من أشهرها: «إعجاز القرآن، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والعوامل». (ت ٤٧١هـ).

ينظر: بغية الوعاة: ١٠٦/٢.

(٢) - هو: الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة.

(٣) - ينظر: شرح الكافية للرّضي: ٥١٨/١.

لانتصاب "غير" في الاستثناء بما قال بعضهم، لَمَّا رأى انتصابه دون واسطة كما كان في المستثنى بـ"إلا"، وهو أَنَّهُ إِنَّمَا انتصب بلا واسطة حرف؛ لمشابهته الظروف المُبْهَمَة؛ بإبهامه^(١).

وإنما لم يُحْتَجَّ إلى هذا العذر المذكور؛ لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ حركة "غير" لما بعدها على الحقيقة، وهي عليها عارِيَّةٌ، فكأنَّ "غيراً" هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة، والدليل على أَنَّ الحركة لما بعدها حقيقة، جواز العطف على محلّه؛ نحو: "ما جاءني غيرُ زَيْدٍ وعمرو" بالرفع عطفاً على محلِّ زيد؛ لأنَّ المعنى: ما جاءني (إلا زيد)^(٢). الموضع الثالث: ذكره في ثنايا شرحه كلام ابن الحاجب عن صلة الألف واللام. قال الرّضِيّ: (وكان حقّ الإعراب أن يكون على الموصول، أي: "أل" الموصولة، في نحو "الضَّارِب"، كما ذكره، فلمَّا كانت اللام الاسميَّة في صورة اللام الحرفيَّة؛ نُقِلَ إعرابها إلى صلتها عارِيَّةً، كما في "إلا" الكائنة بمعنى "غير" على ما مرَّ في باب الاستثناء، فقلت: جاءني الضَّارِبُ، ورأيتُ الضَّارِبَ، ومررتُ بالضَّارِبِ)^(٣).

فالمتملُّ في هذه النُّصوص الثلاثة عن الرّضِيّ، يدرك أَنَّهُ قد أفاد مِمَّن سبقه في الحديث عن هذا الباب، وهو يرى ما يرونه ويذهب مذهبهم؛ إلاَّ أَنَّهُ وُقِّفَ إلى إطلاق مصطلح لهذا الإعراب المراد - بسبب ما آتاه الله من سعة أفق، ونضوج فكر، وحسن استنباط - فأسماه بالإعارة، وهو من أبواب الإعراب التقديريِّ كما عرفنا سابقاً.

(١) - الذي قال بذلك هو: الإمام عبد القاهر الجرجاني. ينظر: المقتصد: ٧١٠/٢.

(٢) - ينظر: شرح الكافية. للرّضِيّ: ١٢٦/٢.

(٣) - ينظر: المرجع السَّابِق: ١٤/٣.

ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُ الدَّمَامِينِي . رَحِمَهُ اللهُ - فَأَشَارَ أَيْضًا إِلَى هَذَا الْمَصْطَلَحِ فِي
أَثْنَاءِ شَرْحِهِ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ . رَحِمَهُ اللهُ . فِي التَّسْهِيلِ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْمَفْعُولِ
مَعَهُ (١) .

قال: (ثُمَّ مَا حَكَاهُ الْمَصْنُفُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ، إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ، وَقَالَ
مَعْظَمُهُمُ الْأَخْفَشُ: انْتَصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْوَائِ لَمَّا أُقِيمَتِ مَقَامَ "مَعَ"
الْمَنْصُوبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَالْوَائِ فِي الْأَصْلِ حَرْفٌ لَا يَحْتَمِلُ النَّصْبَ، أُعْطِيَ مَا
بَعْدَهُ إِعْرَابَهُ عَارِيَّةً؛ كَمَا أُعْطِيَ مَا بَعْدَ "إِلَّا" الَّتِي بِمَعْنَى "غَيْرٍ" إِعْرَابَ نَفْسِ
"غَيْرٍ"، كَمَا قِيلَ: - فِي لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِدٌ . إِنَّ الْأَصْلَ "غَيْرٌ وَاحِدٍ"، ثُمَّ
أُنْيِبَتِ "إِلَّا" عَنِ "غَيْرٍ" وَنُقِلَ الْإِعْرَابُ لِمَا بَعْدَهَا) (٢) .

فَالْمَتَأَمَّلُ فِي كَلَامِهِ يَرَى أَنَّهُ مُتَابِعٌ لِلرِّضِيِّ، وَمُوَافِقٌ لَهُ فِي كَوْنِ هَذَا الْإِعْرَابِ
الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي نِصُوصِ السَّابِقِينَ هُوَ مَا أَسْمَاهُ الرِّضِيُّ بِالْإِعْرَابِ فِي الْإِعْرَابِ .

وَبِنَاءٍ عَلَى مَا سَبَقَتْ مَعْرِفَتُهُ مِنَ الْمَعْنَى اللُّغَوِيَّةِ لِلْإِعْرَابِ وَلِلْإِعْرَابِ ؛ وَلِذَا
سَبَقَ مِنْ نِصُوصِ اللَّائِمَةِ الْأَعْلَامِ، يُمْكِنُ أَنْ يُعْرَفَ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْإِعْرَابِ،
وَيُقَيَّدَ بِهَذَا الْحَدِّ. الإِعْرَابُ فِي الْإِعْرَابِ هِيَ: تَعَدُّرُ ظُهُورِ عِلَامَةِ الْإِعْرَابِ عَلَى
كَلِمَةٍ تَسْتَحْقُّهَا ؛ لِذَا نَحْوِيٌّ؛ فَتَنْتَقِلُ عِلَامَتُهَا إِلَى كَلِمَةٍ سَابِقَةٍ أَوْ لَاحِقَةٍ تَقْبَلُ
ظُهُورَهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِعْرَابِ وَالْعَارِيَّةِ .

(١) - التسهيل. ص (٩٩) .

(٢) - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٦٠/٥ .

المبحث الثاني: أقسام الإعراب في الإعراب:

من خلال نصوص العلماء وآرائهم حول الشواهد التي ورد فيها مثل هذا الإعراب، يمكن تقسيم هذا النوع إلى قسمين: القسم الأول: الإعراب البعدية: ويُقصد بها نقل العلامة الإعرابية من كلمة إلى كلمة أخرى متأخرة. وهذا النوع هو أكثر أقسامها وأشهرها، وهو متحقق في ثلاثة أبواب هي:

الأول: باب (إلا) إذا خرجت عن أصلها، وهو الاستثناء . إلى باب الوصفية، وجاءت بمعنى (غير). واشترط النحاة لمجيئها وصفاً بمعنى المغايرة شروطاً لازمة، أشهرها^(١):

(١) - تنكير موصوفها، أو قربه من النكرة؛ وذلك بأن يكون معرفاً بـ"أل" الجنسية.

(٢) - أن يكون الموصوف جمعاً صريحاً، أو في قوة الجمع الصريح.

(٣) - أن يكون الموصوف مذكوراً.

(٤) - أنها لا تكون صفة إلا حيث يصح الاستثناء. فإذا وجدت هذه الشروط في أسلوب فيه (إلا)، فإنها تخرج عن باب الاستثناء، وتكون بمعنى (غير)، فتفيد الوصفية، وفي هذه الحالة يجب إعرابها إلى ما بعدها. ومن شواهد ذلك ما يلي:

(١) - تنتظر هذه الشروط في: الكتاب: ٣٤٣/٢، والأصول: ٢٨٥/١، وشرح الكافية.

للرّضي: ١٢٨/٢، والارتشاف: ١٥٢٧/٣، والدرّ المصون: ١٤٢/٨، ومغني اللبيب:

٨٥/١، وشرح الأشموني: ٢٣٣/١، وهمع الهوامع: ٢٧١/٣.

١- قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَاءُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا...٠٠٠٠)

الآية^(١). فدالاً في هذه الآية يكاد يجمع عليها النحاة والمفسرون على أنها بمعنى "غير"؛ لصحة المعنى والإعراب في كونها كذلك. قال الشوكاني. رحمه الله: (قال الكسائي وسيبويه والأخفش والزجاج وجمهور النحاة: إنَّ "الإَّ" هنا ليست للاستثناء؛ بل بمعنى "غير" صفةً لآلهة، ولذلك ارتفع الاسم الذي بعدها، وظهر فيه إعراب "غير" التي جاءت "الإَّ" بمعناها)^(٢). فالمراد أنَّ "الإَّ" هنا اسم بمعنى "غير" والاسم يستحقُّ الإعراب ظاهراً أو مقدراً، أو محلاً، فلماً وُجِدَ المانع من ظهور العلامة الإعرابية على "الإَّ"، وهو مجيئها على صورة الحرف، ولزوم السكون آخرها؛ نُقِلَ إعرابها إلى ما بعدها على سبيل الإعارة، وما بعدها وهو لفظ الجلالة مضافٌ إليه مجروراً بكسرةٍ مقدّرة، منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة الإعارة، والمعنى على ذلك: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لفسدتا^(٣). ٢. قول الشاعر:

وَكُلُّ أَحْ مَفَارِثُهُ أَخُوهُ... لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقُ دَانَ

(١)- الأنبياء: من الآية: (٢٢).

(٢) ينظر: فتح القدير. ص(٩٣٢). والشوكاني هو: أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ثم الصنعاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، له مؤلفات كثيرة جليلة في العلوم الشرعية واللغوية، منها المطول ومنها المختصر، من أشهرها: «فتح القدير في علم التفسير، و نيل الأوطار». (ت ١٢٥٠هـ). ينظر: الأعلام: ٢٩٨/٦.

(٣)- ينظر: الكتاب: ٣٣١/٢، والمقتضب: ٤٠٨/٤، والأصول: ٣٠١/١، والكشاف: ١٣٦/٤، والدّر المصون: ١٤٢/٨.

نصّ جمع من النَّحَاة على أنّ (إلا) في هذا البيت صفة لـ(كل)، بمعنى (غير)^(١)، نُقِلَ إعرابها إلى ما بعدها إعارة، وما بعدها مضاف إليه مجرور بياء مقدّرة، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الإعارة.

٣. قول الشّاعر:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سَلِيمَ الْيَوْمِ غَيْرَهُ ... وَقَعُ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ^(٢).

المعنى: لو كان شيءٌ غيري غير الصّارم الذّكر لغيره وقع الحوادث يا سلّيمي. فالصّارم الذّكر نعتٌ لـ"غيري"، وهي نكرة^(٣). ٤. قول الشّاعر:

أُنِيخْتُ فَأَلْقَيْتُ بَدَّةً فَوْقَ بَدَّةٍ ... تَكِيلُ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا^(٤)

(١) - ينظر: الكتاب: ٣٣٤/٢-٣٣٥، والمقتضب: ٤/٤٠٩، والمفصل. ص(٧٠)

، وشرح الكافية. للرضي: ١٢٩/٢، والمقاصد الشافية: ٣/٣٤٧، وهمع الهوامع: ٢٧٣/٣، وخزانة الأدب: ٤٢١/٣.

(٢) - البيت من بحر البسيط، وهو للبيد بن ربيعة . رضي الله عنه .. ينظر: ديوانه. ص(٥٧)، والكتاب: ٣٣٣/٢.

(٣) - ينظر: الكتاب: ٣٣٤/٢، والمقتضب: ٤/٤٠٩، والمساعد: ١/٥٧٩، والمقاصد الشافية: ٣/٣٤٧، وشرح الأشموني: ١/٢٣٤.

(٤) - البيت من بحر الطويل، وهو لذي الرّمة. ينظر: ديوانه ص(٢٨٠)، والكتاب: ٣٣٢/٢، والخزانة: ٣/٤١٨.

والمعنى: قليل بها الأصوات غير بغامها، أي أنّ (الإل) وصفٌ بمعنى (غير)، ولمّا كانت هكذا، نُقِلَ إعرابها إلى ما بعدها؛ لِمَا ذُكِرَ سابقاً^(١).

الثاني: باب (أل) الموصولة: وهي التي تدخل على الوصف المشتقّ كالضّارب، والمضروب، وهي اسم موصول، والوصف صلته، وعلى هذا ذهب جمهور النحاة^(٢). ولمّا كانت كذلك، فإنّحو: (جاء القائم) - عند إعرابه على مذهب الجمهور - يكون قد اجتمع في (القائم) اسمان، كلّ منهما يحتاج إلى إعراب، وهما: (أل) الموصولة، والوصف بعدها (قائم)، فلو جُعِلَ الإعراب لـ(أل)؛ لِبَقْيِ الوصف من دون إعراب، وذلك محالٌّ؛ لأنّ الصلّة اسمٌ مفرد، والأسماء المفردة يجب إعرابها^(٣)، ولو جُعِلَ الإعراب للوصف (قائم)؛ لَبَقِيَتْ (أل) الموصولة من دون إعراب، وهذا محالٌ كسابقه. وللخروج من هذا الإشكال، يمكن القول بالإعراب على الإعارة، وذلك بأن تُعْرَبَ (أل) فاعلاً، وعلامته الإعرابية مقدّرة تُقَلَّتْ إلى ما بعده إعارةً؛ لأنّه جاء على صورة الحرف، و يُعْرَبُ ما بعده، وهو (قائم) مجرورٌ بالإضافة، والذي منع من ظهور علامته اشتغاله بحركة الإعارة. الثالث: باب (واو) المعيّنة، وهي التي بمعنى (مع)؛ وهذا الرأْيُ منسوب لأبي الحسن الأَخْفَشِ - رحمه الله -؛ حيث نُقِلَ عنه عددٌ من النحاة: أنّ الناصب للمفعول معه هو الواو القائمة مقام (مع)؛ لأنّ

(١) - ينظر: الكتاب: ٣٣٢/٢، والمقتضب: ٤٠٩/٤، والأصول: ٢٨٦/١، والمساعد:
٥٧٩/١، والمقاصد الشافية: ٣٤٧/٣، وشرح الأشموني: ٢٣٤/١، وهمع الهوامع:
٢٧١/٣.

(٢) - ينظر: المقتضب: ١٣/١، والأصول: ٣٣٢/٢، والجنى الداني. ص (٢٠٢)،
والمقاصد الشافية: ٤٤٧/١، والتصريح: ١٣٧/١، والهمع: ٢٩١/١.

(٣) - ينظر: شرح الجمل. لابن عصفور: ١٧٩/١.

الواو لَمَّا وُضِعَتْ موضِعَ (مَع) ، وكانت (مَع) منتصبَةً على الظرفية، لم يُمكن إثبات الإعرابِ عليها ؛ لأنها على صورة الحرف ؛ فنُقِلَ إعرابُها إلى ما بعدها فانصب على الظرفية. ونظَر الأَخفش لذلك بجَعْل (إِلَّا) مكان (غير) في قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا...) الآية. وذكر أَنَّ (غيراً) كانت مرفوعة، فلَمَّا وُضِعَتْ (إِلَّا) موضعها، وهي لا تصلح للرفع ؛ لأنها على صورة الحرف، ارتفع ما بعدها على ما كانت (غير) مرتفعة به، وهو النَّعت (١).

وتبعه في ذلك أبو سعيد السِّيرافي، وأوضح ذلك بتفصيل، فقال: (والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمُّه إليه، فأقاموا "الواو" مُقام "مَع" ؛ لأنها أخفُّ في اللَّفظ، والواو حرفٌ لا يقع عليه الفعل ولا يعمل في موضعه، فجعلوا الإعراب الذي كان في "مَع" من النَّصب في الاسم الذي بعد "الواو"؛ لَمَّا لم تكن الواو معربةً ولا في موضعٍ مُعرَّب، كما قالوا: "ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وقام القومُ إلا زيداً"، فإذا جئت بـ"غير" أعربتُها إعرابَ الاسم الذي يقع بعد "إِلَّا"، فقلت: "ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ، وجاءني القومُ غيرَ زيدٍ"، فإذا جعلوا "إِلَّا" مكان "غير" تجاوز الإعرابُ الذي كان في "غير" إلى ما بعد "إِلَّا"؛ لأنها حرفٌ غير عامل (٢).

وقد عبَّر الرُّضي . بفهمه الدَّقِيق . عن ذلك النَّقل في الإعراب بالإعارة، فقال . رحمه الله .: (وقال الأَخفش: نَصْبُهُ نَصْبُ الظُّروف ؛ وذلك أَنَّ الواو لَمَّا أُقِيمَتْ مُقام المنصوب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا تحتمل النَّصب، أُعْطِيَ النَّصبَ ما بعدها عارِيَةً، كما أُعْطِيَ ما بعد "إِلَّا" إذا كانت بمعنى "غير"

(١)- ينظر: معاني القرآن . للأخفش: ١/١٢٣، و سرّ صناعة الإعراب. ص (١٢١)،

و شرح المفصل . لابن يعيش: ٢/٤٩، و شرح الكافية . للرضي: ٢/٥١٨.

(٢)- ينظر: شرح الكتاب: ٢/١٩٥.

إعرابَ نفس "غير"^(١)، وتبعه في ذلك الدماميني^(٢). الرابع: باب (لا) النَّافِيَةِ؛ إذا دخل عليه حرف الجرّ؛ نحو: "جِئْتُ بِلاَ زَادٍ"، و"غَضِبْتُ مِنْ لَأ شَيْءٍ". والنَّحَاة في ما ورد عن العرب من نحو هذا الأسلوب على قولين: الأوّل: سيبويه^(٣) والكوفيّون^(٤) ومن تبعهم، يرون أنّ (لا) في مثل ذلك اسم بمعنى (غير) وهي مضافةٌ، وما بعدها خفض بإضافة (لا) إليه. والقائلون بهذا الرأْي يرون النُّقْلَ في الإعراب من (لا) إلى ما بعدها؛ لأنّ الإعراب لا يظهر عليها؛ لمجيئها على صورة الحرف، وهو ما عُرِفَ . فيما بعد . بالإعارة في الإعراب. الثاني: جمهور البصريّين، يرون أنّ (لا) في نحو ذلك زائدة، مُعْتَرِضَةٌ بين الخافض والمخفوض، وحرف الجرّ تخطأها وعمل في ما بعدها.

وممّن وقفت على قولهممّن نقل الخلاف في ذلك من العلماء - كالمراذِيّ (٥)، وابن هشام (٦)، والدّمَامِينِيّ، والشُّمْنِيّ (١)،

(١) - ينظر: شرح الكافية: ٥١٨/١.

(٢) - ينظر: تعليق الفرائد: ٢٦١/٥.

(٣) - ينظر: الكتاب: ٣٠٢/٢.

(٤) - ينظر: الجنى الدّاني. ص (٣٠٠)، ومغني اللّيب: ٢٧٢/١، وحاشية الشّمْنِيّ على المغني: ٤٩/٢، وحاشية الخضري على ابن عقيل: ١٤١/١.

(٥) - بدر الدين، الحسن بن قاسم المرادي المالكي، من ألمع نحاة عصره، أجمعت الكتب التي ترجمت له على إمامته في العربية وبراعته في النحو والتصريف واللغة والفقّه، من مصنّفاته: « شرح المفصّل، وشرح التسهيل، وشرح الجزولية». (ت ٧٤٩هـ) ينظر: بغية الوعاة: ٥١٧/١.

(٦) - أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري، من أشهر نحاة المائة الثامنة، ذاع صيته وانتشر حتى قال فيه ابن خلدون: «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالمٌ بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من

والأمير (٢)، والخضري (٣)، وغيرهم . ينسبون الرأي الأول إلى الكوفيين من دون ذكر لسيبويه.

وقد نصَّ سيبويه على ذلك فقال: (واعلم أنّ "لا" قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحدٍ هي والمضاف إليه ليس معه شيءٌ، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنبٍ، وأخذته بلا شيءٍ، وغضبت من لا شيءٍ، وذهبت بلا عتادٍ، والمعنى، معنى: ذهبت بغير عتاد، وأخذته بغير ذنب؛ إذا لم تُرد أن تجعل شيئاً أخذَه به يُعتدُّ به عليه) (٤).

سيبويه»، مؤلفاته جلية رزقت القبول منها: «قطر الندى، وشدور الذهب، ومغني اللبيب» (ت ٧٦١هـ). ينظر: الدرر الكامنة: ٣٠٨/٢.

(١) - تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن محمد الشُّمّي القسنطيني الأصل، يُنسب إلى «شُمن» وهي قرية أو مزرعة ببلاد المغرب، نحوي، محدث، مفسر، أصولي، مؤلفاته لم تكن كثيرة، وقد غلب عليها طابع الشرح والتحشية، أشهرها: «شرح مغني اللبيب، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام» (ت ٨٧٢هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٣٧٥/١.

(٢) - الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الأزهرى، الشهير بالأمير، صاحب التحقيقات الرائقة و التاليفات الفائقة، من مصنفاته: «حاشيته على المغني، وحاشيته على شدور الذهب» (ت ١٢٣٢هـ). ينظر: الأعلام: ٧١/٧.

(٣) - محمد بن مصطفى بن حسن الخضري، فقيه شافعي، عالم بالعربية، اشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، من مؤلفاته: «حاشية على شرح ابن عقيل، ومبادئ في علم التفسير» (ت ١٢٨٧هـ). ينظر: الأعلام: ١٠٠/٧.

(٤) - الكتاب: ٣٠٢/٢.

فرأى سيبويه يُعَضِّدُ القولَ الأوَّلَ ويرجِّحه؛ لمعرفة سيبويه بلغة العرب وطرائقها؛ ولما في القول بالإعراب من فضلٍ وزيادة على القول بالزيادة. ويبيِّن السِّيرافيُّ هذا الأمرَ وجلاءً في شرحه؛ فقال: (وقولك: "أَخَذْتَهُ بِلا ذَنْبٍ" و"عَضِبْتُ مِنْ لا شَيْءٍ"، "لا" بمعنى "غير"، واستُغْمِلَتْ في معنى "غير"؛ لِمَا بينهما من الاشتراك في الجَدِّ؛ لأنَّ "غيراً" مسلوبٌ عنها ما أُضِيفَتْ إليه؛ فإذا قلت: مررت بغير صالح، فـ"غيرٌ" هو الَّذي مررت به، وصالح لم تمرر به، وقد سُلِبَ من "غير" الصَّلاح الَّذي هو لِمَا أُضِيفَ إليها، فإذا قلت: أخذته بغير ذنب، وغضبت من لا شيء، فمعناه: أخذته بغير ذنب، وغضبت من غير شيء، فـ"غير" مخفوض بحرف الخفض الَّذي دخل، فإذا جعلت مكان "غير" "لا"، فـ"لا" حرف لا يقع عليه حرف الخفض، فوقع حرف الخفض على ما بعد "لا" ^(١).

وقال ابن الحاجب: (ومثل ذلك ^(٢)"لا" إذا وقعت موقع "غير"، جُعِلَ إعرابُ ما بعدها إعراب "غير"؛ لتعُدُّ الإضافة، فيقولون: جئت لا راكباً ولا ضارباً، أي: غير راكبٍ ولا ضاربٍ) ^(٣).

و يتَّضح ممَّا سبق أنَّ هناك نُقْلاً في الإعراب من (لا) النَّافيةِ المخفوضة بالحرف، الَّتِي بمعنى (غير) إلى ما بعدها؛ لتعُدُّ ظهور العلامة الإعرابيَّة على آخرها؛ لكونها على صورة الحرف، وهو ما عُرِفَ مؤخراً بمصطلح: الإعارة في الإعراب.

ويُقَالُ في إعراب ما جاء على نحو: (جئت بلا زادٍ)، كماآتي:

(١) - شرح الكتاب: ٤٥/٣.

(٢) - يريد به وقوع (إلاً) موقع (غير)، ثُمَّ جَعَلَ إعراب ما بعد (إلاً) إعراب (غير).

(٣) - الإيضاح في شرح المفصل: ٣٦٩/١.

الباء: حرف جرّ، و(لا) اسم بمعنى (غير) مجرور بحرف الجرّ، وعلامة جرّه الكسرة المعارة إلى ما بعده؛ لتعذر ظهورها عليها؛ لكونها على صورة الحرف، وهي مضافٌ، و(زاد) مضافٌ إليه مجرورٌ بكسرةٍ مقدّرةٍ على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الإعارة.

وقد فهم بعض حدّاق النّحو من المتأخّرين مراد من سبقهم من النّحاة في نقل العلامة الإعرابيّة، فأعربوا ما ورد عن العرب من مثل ذلك، بما ذكّر آنفًا. ومن هؤلاء: الشّيخ: خالد الأزهرّي^(١)، والشّيخ: يس الحمصي^(٢)، والخضري^(٣)، ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد^(٤)، وغيرهم.

القسم الثّاني: الإعارة القبليّة: ويُقصد بها نقلُ العلامة الإعرابيّة من كلمة متأخّرة إلى كلمة قبلها؛ لسببٍ يمنع من ظهورها على الكلمة المتأخّرة. وهذا النوع أقلّ من قسيمه ورودًا وتنوعًا؛ إذ لم أقف على مثل هذا الإعراب إلاّ في بابٍ واحدٍ، هو: باب (غير) إذا خرجت عن معناها الأصليّ. وهو مغايرة

(١) - ينظر: حاشية الصّبان على الأشمونيّ: ٥٣/١، والأزهرّي هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهرّي، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد نحوي، من أهل مصر، له: «المقدمة الأزهرية، وشرح الأجرومية، والتصريح بمضمون التوضيح». (ت ٩٠٥هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٣٨/١٠.

(٢) - ينظر: حاشيته على التصريح: ٢٣٧/١، والشّيخ يس هو: ياسين بن زين الدين ابن أبي بكر بن عليم الحمصيّ المشهور بالعلّيميّ، شيخ عصره في العربية، من آثاره: «تعليق على حاشية التصريح للشّيخ خالد، وحاشية على شرح قطر الندى لابن هشام». (ت ١٠٦١هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٤/٤٩١.

(٣) - تنظر: حاشيته على ابن عقيل: ٢٧/١.

(٤) - ينظر: تحقيقه لشرح ابن عقيل: ٣٠/١، ٥٥/٢، ٦٦/٢، ١١٣/٢، ٢٠٦/٢،

ما بعدها ما قبلها في الذات أو الصفة . إلى معنى (إلا) فصارت استثناءً؛ فإنَّ معناها على هذه الحالة يكون مغايرة ما بعدها ما قبلها في النفي أو الإثبات .
ومثال ذلك: (نَجَحَ الطُّلَّابُ غَيْرَ وَاحِدٍ) ؛ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى (نَجَحَ الطُّلَّابُ إِلَّا وَاحِدًا).

فحكم المستثنى في هذه الحالة النَّصْبُ وجوبًا؛ لَأَنَّهُ وَقَعَ فِي اسْتِثْنَاءٍ تَامٍّ مُوجِبٍ، كما ذكره النَّحَّاءُ^(١).

فحقَّ كلمة (واحدٍ) في: (نَجَحَ الطُّلَّابُ غَيْرَ وَاحِدٍ) النَّصْبُ، ولكن لَمَّا اِمْتَنَعَ ظُهُورُ عِلْمَةِ النَّصْبِ عَلَيْهِ؛ لِمَلَاذِمَتِهِ الْجَرَ؛ بِسَبَبِ الْإِضَافَةِ نُقِلَتْ عِلْمَتُهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ (غَيْرِ) عَلَى سَبِيلِ الْإِعَارَةِ؛ فَيُقَالُ فِي إِعْرَابِ (وَاحِدٍ): مُضَافٌ إِلَيْهِ، مَنْصُوبٌ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ بِفَتْحَةِ مَعَارَةِ إِلَى قَبْلِهِمْ مَن ظَهَرَهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ جَرِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وأصل هذا النوع من الإعراب على الإعارة ما بَوَّبَ لَهُ سَيَّبُوه . رحمه الله . بقوله:

(هذا باب "غير")؛ حيث قال فيه: (اعلم أنَّ "غيرًا" أبدأً سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى "إلا"؛ فَيُجْرَى مُجْرَى الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَ "إِلَّا" وَهُوَ الْاسْمُ الَّذِي يَكُونُ دَاخِلًا فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ غَيْرُهُ، وَخَارِجًا مِمَّا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ.

فَأَمَّا دَخُولُهُ فِيمَا يَخْرُجُ مِنْهُ غَيْرُهُ، فَاتَّانِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، فَغَيْرُهُمُ الَّذِينَ جَاءُوا، وَلَكِنْ فِيهِ مَعْنَى "إِلَّا"؛ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَ "إِلَّا".

وَأَمَّا خُرُوجُهُ مِمَّا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَمَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ.....

(١) - ينظر: الكتاب: ٣٣٠/٢-٣٣١، و المقتضب: ٤/٤٠١، والمفصل. ص(٦٧)، والكافية. ص(٢٥)، والتسهيل. ص(١٠١).

وكلُّ موضعٍ جاز فيه الاستثناء بـ"إلا" جاز بـ"غير"، وجرى مجرى الاسم الذي بعد "إلا"؛ لأنَّه اسم بمنزلته، وفيه معنى "إلا" (١).

وقال في موضع آخر: (هذا باب ما أُجْرِي على موضع "غير" لا على ما بعد "غير": زعم الخليل - رحمه الله - ويونس جميعًا، أنه يجوز: ما أتاني غيرُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فالوجه: الجرّ؛ وذلك أنَّ "غيرُ زَيْدٍ" في موضع "إلا زَيْدٌ" وفي معناه، فحملوه على الموضع؛ كما قال:

.....فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (٢).

فلما كان في موضع "إلا زَيْدٌ" وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع. والدليل على ذلك أنك إذا قلت: "غيرُ زَيْدٍ"، فكأنك قلت: إلا زَيْدٌ.

ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غيرُ زَيْدٍ، وإلاَّ عَمْرٍو، فلا يقبح الكلام؛ كأنك قلت: ما أتاني إلاَّ زَيْدٌ وإلاَّ عَمْرٍو (٣). فكلام سيبويه الأنف، يُبَيِّنُ أَنَّ هُنَاكَ نَقْلًا فِي الْإِعْرَابِ تَبَعًا لِلْمَعْنَى.

وقال السَّيْرَانِي مَوْضِعًا بَعْضُ مَرَادِ سَيْبَوِيهِ: (ومن أجل أنَّ "إلا" حرف لا يعمل شيئًا، ولا يقع عليه عامل، وكان ما قبلها مقتضيًا لما بعدها تخطى عمل ما قبلها إلى الاسم الذي بعدها، فعمل فيه؛ كقولك: ما قام إلاَّ زَيْدٌ، وما مررتُ إلاَّ بزيدي).

(١) - الكتاب: ٣٤٣/٢.

(٢) - عجز بيت من بحر الوافر، وهو لعقيبة الأسدي. ينظر: النكت في تفسير

الكتاب: ٢٩٨/١، والخزانة: ٢٦٠/٢.

(٣) - الكتاب: ٣٤٤/٢.

و"غير" اسم تعمل فيه العوامل، وما بعدها لا يعمل فيه شيءٍ سواها؛ لأنَّ إضافتها إليه لازمة؛ فيصير الإعراب الذي حصل في الاسم بعد "إلّا" يحصل في نفس "غير" (١).

وقال الأعلام الشنتمريُّ: (قد تقدّم أنّ أصل الاستثناء "إلّا"، وهو الحرف الموضوع له، وحُمِلت "غير" عليه؛ لمخالفتها ما أُضيفت إليه كما خالف ما بعد "إلّا" ما قبلها، إلّا أنّ "غيراً" من أجل أنّها اسمٌ أُعربت بإعراب الاسم الذي بعد "إلّا"، ومن أجل أنّ "إلّا" حرفٌ لا يقع عليه عامل، تخطى عمل ما قبلها إلى الاسم الذي بعدها فعمل فيه) (٢).

فحاصل ما ذُكِرَ أنّ (غيراً) إذا كانت بمعنى (إلّا)، فإنَّ ما بعد (غير) يكون مستثنى، ظهر إعرابه على (غير) على سبيل الإعارة؛ بسبب تلك المشابهة؛ ولعدم إمكانية ظهور علامة النصب على المستثنى؛ لاشتغال المحلّ بحركة جرّ المضاف إليه.

وأوضح الرّضي - رحمه الله - هذا المعنى وكشفه بصورةٍ لا تحتمل التأويل؛ حيث قال: (فإذا دخل "إلّا" على "غير"، و"إلّا" في الأصل حرفٌ لا يتحمّل الإعراب، رُوِيَ أصلها؛ فجعل إعرابها الذي كانت تستحقّه - لولا المانع المذكور - على ما بعدها عاريةً. وإذا دخل "غير" على "إلّا" - وأصل "غير" من حيث كونه اسمًا جواز تحمّل الإعراب، وما بعده الذي صار مستثنىبتطفّل "غير" على "إلّا" مشغولٌ بالجرّ؛ لكونه مضافاً إليه في الأصل، - جعل إعرابه الذي يستحقّه - لولا المانع المذكور، أي: اشتغاله بالجرّ - على نفس "غير" عاريةً.

(١) - شرح الكتاب: ٨٩/٣.

(٢) - النّكت في تفسير الكتاب: ٢٥٥/٢.

فعلی هذا التَّقْدِير، لا حاجة إلى أن يُعْتَدَر لانتصاب "غير" في الاستثناء بما قال بعضهم: لَمَّا رَأَى انتصابه من دون واسطة، كما كان في المستثنى بـ"إلا" وهو . أَنَّهُ إِنَّمَا انتصب بلا واسطة حرف؛ لمشابهته الظُّروف المبهمة بإبهامه . وَإِنَّمَا لم يُحْتَج إلى هذا العذر المذكور؛ لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّ حركة "غير" لَمَّا بعدها على الحقيقة، وهي عليها عارِيَّة، فَكأنَّ "غيراً" هي الواسطة؛ لانتصاب ما بعدها في الحقيقة، والدَّلِيل على أَنَّ الحركة لما بعدها حقيقةً، جواز العطف على محلِّه؛ نحو: "ما جاعني غيرُ زيدٍ وعمرو"، بالرَّفْع على محلِّ زيدٍ؛ لأنَّ المعنى: ما جاعني (إلا زيداً)^(١).

وقد سقته بتمامه؛ لَمَّا فيه من بيانٍ وتوضيحٍ كافٍ شافٍ لهذا النوع من الإعراب على الإعارة القبلية.

هذا ما يسرّه الله لي من جمع أشتات هذا الموضوع ولملمت ما تبعثر منه في طيّات كتب النحاة، ثم تدوينه في تأليف مستقلّ.

والله أرجو أن يجعله نافعا لي ولكلّ من اطّلع عليه.
وآخر تسطيره وتدوينه أن الحمد لله رب العالمين.

(١) - شرح الكافية: ١٢٦/٢.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا العمل المتواضع خلصت منه بنتائج، أحسبها تلخص ما ذكرته سابقاً، ومن أهم هذه النتائج مايلي:

١- تطوّر الفكر النحوي، وذلك من خلال مراحل تكوين هذا المصطلح لدى علماء النحو.

٢- الإعراب على الإعارة نوع من الإعراب التقديري الذي لم يتطرق إليه أكثر العلماء . حسب اطلاعي القاصر . بموضوع مستقل ينير طريقه ويسهل الاطلاع عليه، وأرجو أن يكون هذا العمل قد قام بذلك.

٣- يعتبر الرضي . شارح الكافية . أول من أطلق مصطلح الإعارة على هذا النوع من الإعراب.

٤ - هذا النوع من الإعراب فيه حلٌ لبعض المسائل الخلافية بين النحاة، وفي القول به خروج من بعض التأويلات المتكلفة ، كما في إعراب (أل) الموصولة الداخلة على الوصف المشتق، وكذلك الخلاف في تأويل قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا .) الآية؛ فإن القول بالإعارة في إعرابها يوضّح المعنى، ويخرج من بعض التأويلات المشكّلة التي تؤدي إلى فساد المعنى.

٥ - البحث في مثل هذه الموضوعات الدقيقة يفيد الباحث، ويوسّع آفاق معرفته بهذه اللّغة الجليلة خاصّةً إذا حقّق ذلك في تأويل كتاب الله وإعرابه، وقد لمست ذلك وشعرت به من خلال هذا البحث، فالحمد لله على نعمه وآلائه.

٦ - عدم نسبة القول . بمجيء (لا) النافية المخفوضة بحرف الجر بمعنى (غير) . إلى سيبويه من بعض النحاة يُعدُّ مأخذاً على المتخصّصين في اللّغة وعلومها كالمرادي، وابن هشام، والدّماميني وغيرهم، وهم من هم في هذا الفنّ.

وقد يُلَمَح من ذلك أَنَّ بعض النُّحاة يفيد مِمَّن سبقه من دون الرُّجوع إلى الأصل المُعْتَبَر ؛ ولأجل ذلك ينبغي ألاَّ ينقل عن الفروع إذا كانت أصولها موجودةً.

إلى غير ذلك من الفوائد والنتائج التي حفل بها هذا البحث، والله الموقِّع إلى كلِّ خير، وعليه الاتِّكال في كلِّ سير.

وأختم هذا العمل بحمد الله وشكره، وأصلي على خير خلقه محمَّد وعلى آله وصحبه.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ٢- الإرشاد إلى علم الإعراب. للكيشي. تحقيق: د. عبد الله البركاتي و د. محسن العميري. مركز إحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- ٣- الأزمية في علم الحروف. للهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحى. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ٤- الاستغناء في الاستثناء. للقرافي. تحقيق: محمد عطا. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٥- الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ٦- الأعلام. لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.
- ٧- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. لأبي نصر الفارقي. تحقيق: سعيد الأفغاني. جامعة بنغازي. ليبيا. الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- ٨- إنباه الرواة إلى أنباه النحاة. للوزير القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٩- الإيضاح العضدي. لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- ١٠- الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب. تحقيق: د. موسى بناي العلي. مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. الجمهورية العراقية.
- ١١- الإيضاح في علل النحو. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. دار النفائس. بيروت. الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ١٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع. تحقيق ودراسة: د. عياد الثبتي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- ١٣- تاج العروس من جواهر القاموس. للزبيدي. تحقيق: علي هلاي. مطبعة حكومة الكويت. الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ١٤- التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. مصر. ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- ١٧- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. تحقيق: د. محمد المفدي. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ١٨- الجنى الداني في حروف المعاني. للمراي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة و الأستاذ. محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- ١٩- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢٠- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب. للبغدادي. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. نشر. مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٢١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. للمحبي.
- ٢٢- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. دار القلم. دمشق.
- ٢٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر. تصحيح. الدكتور. سالم الكرنكوي الألماني. مصورة مطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد. الهند: ١٣٥٠هـ.
- ٢٤- ديوان ذي الرّمة. تقديم وشرح. أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٢٥- ديوان لبيد بن ربيعة العامري. دار صادر. بيروت.
- ٢٦- سرّ صناعة الإعراب. لابن جنّي. دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي. سنن ابن ماجه. بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع. الرياض.
- ٢٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي. تحقيق: عبدالقادر ومحمود الأرنؤوط. دار ابن كثير. دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٨٨م.

٢٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى. مصر. الطبعة الخامسة عشرة ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

٣٠- شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون. دار هجر. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣١- شرح الكافية. للرّضي. تعليق: يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قار يونس. بنغازي. ليبيا. الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٣٢- شرح المفصل. لابن يعيش. إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

٣٣- شرح كتاب سيبويه. لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: أحمد مهدي ، وعلي سيد. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٣٤- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي. جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. للسّخاوي. دار الجيل. بيروت.

٣٦- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. للشّوكاني. عناية: يوسف الغوش. دار المعرفة. بيروت. الطبعة الرابعة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٧- الفصول المفيدة في الواو المزيدة. للعلائي. تحقيق: د. حسن الشاعر. دار البشير للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- ٣٨- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات.
لعبد الحي الكتاني. باعتناء: الدكتور. إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي.
بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٣٩- القاموس المحيط. للفيروزآبادي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في
مؤسسة الرسالة. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثامنة
١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ٤٠- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط. لابن
الحاجب. تحقيق: د. صالح الشاعر. مكتبة الآداب. القاهرة.
- ٤١- الكتاب لسيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة
الخانجي. القاهرة. الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٤٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه
التأويل. للزمخشري. تحقيق: الشيخ. عادل عبد الموجود وزملائه. مكتبة
العيكان.
- ٤٣- لسان العرب. لابن منظور الأفريقي. دار صادر. بيروت.
- ٤٤- اللغة الإنسانية - لأحمد عبد الرحيم السايح، مجلة اللسان العربي،
العدد الأول ٩/٥٣، ١٩٧٢م.
- ٤٥- المباحث الكاملة شرح المقدمة الجزولية. للثوري النحوي. دراسة
وتحقيق و إعداد شعبان عبد الوهاب محمد. رسالة دكتوراه. كلية دار
العلوم. جامعة القاهرة ١٩٧٨م.
- ٤٦- المحصول في شرح الفصول. لابن إياز البغدادي (رسالة دكتوراه).
تقديم: محمد صفوت محمد علي. جامعة الأزهر. كلية اللغة العربية.

- ٤٧- محمد بن أبّ المزمرى . حياته وآثاره . لأحمد أبّ الصافى الجعفرى .
دار الكتاب العربى . الجزائر . الطبعة الأولى ٢٠٠٤م .
- ٤٨- مسند الإمام أحمد . بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع . الرياض .
١٩٩٨هـ / ١٤١٩م .
- ٤٩- المصباح المنير . للفيومى . مكتبة لبنان . بيروت ١٩٨٧م .
- ٥٠- معجم مقاييس اللغة . لأحمد بن فارس . تحقيق : عبد السلام
هارون . دار الفكر ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- ٥١- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب . لابن هشام الأنصارى . تحقيق :
محمد محيى الدين عبد الحميد .
- ٥٢- المفصل فى علم العربية . للزمخشري ، وبذيله كتاب المفصل فى
شرح أبيات المفصل . للنعسانى الحلبى . دار الجيل . بيروت . الطبعة الثانية .
- ٥٣- معانى القرآن . للأخفش . تحقيق : الدكتورة . هدى قراعة . نشر : مكتبة
الخانجى بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- ٥٤- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية . لأبى إسحاق الشاطبى .
تحقيق : د . عياد الثببى . مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامى بجامعة أم
القرى . مكة المكرمة . الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- ٥٥- المقتصد فى شرح الإيضاح . للجرجانى . تحقيق : د . كاظم بحر
المرجان . منشورات وزارة الثقافة والإعلام . الجمهورية العراقية .
- ٥٦- المقتضب . للمبرد . تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة . القاهرة
١٩٩٤م / ١٤١٥هـ .

- ٥٧- المقدمة الجزولية في النحو. للجزولي. تحقيق وشرح: د. شعبان عبد الوهاب. مطبعة أم القرى. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٥٨- المقرب. لابن عصفور. تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م. ٥٩- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام (حاشية الشُّمْنِي على المغني). المطبعة البهية بمصر.
- ٦٠- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. للأشموني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.
- ٦١- نتائج الفكر في النحو. للسهيلي. تحقيق. عادل عبد الموجود، وعلى معوض. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٦٢- النكت في تفسير كتاب سيبويه. للأعلم الشنتمري. تحقيق: رشيد بلحبيب. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. المملكة المغربية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٦٣- الوافي بالوفيات. للصفدي. تحقيق: أحمد الأرنؤوط، و تركي مصطفى. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ٦٤- وفيات الأعيان. لابن خلكان. تحقيق: د.إحسان عباس. دار صادر. بيروت.

محتويات البحث

الموضوع

المقدمة

التمهيد

الفصل الأول: الإعراب: مفهومه، وأقسامه

المبحث الأول: الإعراب: مفهومه، وحقيقته

المبحث الثاني: أقسام الإعراب

الفصل الثاني: الإعارة في الإعراب: حقيقتها، وأقسامها

المبحث الأول: حقيقة الإعارة في الإعراب، ومفهومها

المبحث الثاني: أقسام الإعارة في الإعراب

الخاتمة

فهرس المصادر والمراجع

محتويات البحث

